



استخدام الأساليب الكمية في إدارة المخاطر المصرفية دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري
للفترة 2010-2018

**The use of quantitative methods in banking risk management, a case study of
the Algerian Foreign Bank for the period 2010-2018**

أ.د. حمادي نبيل^{1*} ، ط.د. مليكاوي حجيبة²

¹ جامعة يحي فارس المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: Profhamadinabil@gmail.com

² جامعة يحي فارس المدية، (الجزائر)، البريد الإلكتروني: melikaouiabla@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/06/27

تاريخ الاستلام: 2023/05/09

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استخدام النماذج الكمية في إدارة المخاطر المصرفية، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار نموذج الانحدار المتعدد، وكان البنك الخارجي الجزائري عينة لدراسة هذا الموضوع، وذلك باستخراج بياناته المالية للفترة (2010-2018). وذلك بقياس وتحليل المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر رأس المال) التي تعتبر كمتغيرات مستقلة، بالإضافة إلى قياس السيولة وتحليلها والتي تعتبر كمتغير تابع ومن ثم تقدير وتفسير واختبار نموذج الانحدار المتعدد للدراسة. وقد بين نموذج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية طردية إيجابية بين إدارة المخاطر المصرفية وتحسين السيولة المصرفية الكلمات المفتاحية: المخاطر المصرفية؛ إدارة المخاطر المصرفية؛ الأساليب الكمية. تصنيف JEL: Y1؛ G2.

Abstract

This study aimed to use quantitative models in banking risk management, and to achieve this goal a multiple regression model was chosen, and the National Bank of Algeria was a sample to study this subject, by extracting its financial data for the period (2010-. 2018). By measuring and analyzing banking risks (credit, liquidity and capital risks), which are considered independent variables, in addition to measuring and analyzing liquidity, which is a dependent variable, and then estimating interpreting and testing the multiple regression model. the study. The study model showed that there is a direct positive correlation between banking risk management and improving bank liquidity..

Keys words: banking risks; banking risk management; Quantitative Methods.

JEL classification codes: Y1;G2.

1. مقدمة:

تطور النظام المصرفي واشتداد المنافسة بين البنوك سواء محليا أو عالميا، أدى إلى تزايد المخاطر التي تهدد سلامة البنوك، فالمصارف تنشط في بيئة محاطة بالمخاطر ولعل أهم مشكل الذي يعترضها هو مشكل التمويل، لذا يجب على المسيرين والمدراء العاملين في هذا القطاع البحث عن حلول تجنبهم هذه المخاطر.

ويعتبر الأساليب الكمية الحل الأمثل لما لها مصداقية في قياس والتنبؤ بهذه المخاطر بهذه المخاطر وتجنبها، أو إيجاد حلول مناسبة لها، وهي كثيرة ولعل أهمها وأظهرها نموذج الانحدار الخطي المتعدد، فهو يعمل على قياس وإدارة المخاطر كميا، من أجل دعم العمليات الاستثمارية والتمويلية التي يقوم بها البنك

كيف يمكن استخدام الأساليب الكمية في إدارة المخاطر وتحسين السيولة المصرفية في البنك الخارجي الجزائري؟

ما واقع كلا من مخاطر الائتمان والسيولة ورأس المال في البنك الخارجي الجزائري؟

- ما طبيعة العلاقة بين المخاطر المصرفية وتحسين السيولة في البنك الوطني الخارجي؟

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- من الممكن أن ترتفع مخاطر المصرفية للبنك الخارجي الجزائري لعدم إدارتها بالشكل الكافي؛

- تقليل المصرفية (الائتمانية والسيولة ومخاطر رأس المال) سيكون له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ على تحسين السيولة للبنك الخارجي الجزائري؛

2. الجزء النظري: المخاطر المصرفية وإدارتها

1.2 مفهوم المخاطر المصرفية

تتعرض المصارف وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة، لدرجة أن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها. وعموما فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، ومن أهم هذه التعريفات ما يلي:

التعريف الأول: "الخطر هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا" (حماد، 2000)

- التعريف الثاني: "تتضمن المخاطرة معنى المستقبل، ومعنى الماضي فهي قرار تغير يعكس احتمالية تحقيق نتائج غير ايجابية في المستقبل كنتيجة لقرار اتخذ الآن (سالم، 1989، صفحة 147)

- التعريف الثالث: حيث عرفها معهد المدققين الداخليين الأمريكيين على أنها «المخاطرة تستخدم لحالت عدم التأكد من عمليات التشغيل والتي تؤثر على قدرة البنك في تحقيق أهدافها ويمكن أن يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا، فإذا كان ايجابيا يطلق عليه فرص وإذا كان ايجابيا يطلق عليه تهدي (دريدي، 2018، صفحة 114)"

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

وتنشأ المخاطر المصرفية أساسا من مصادر معينة هي (tamazi, 1996)

- نقص التنوع

- نقص السيولة

إرادة البنك في التعرض للمخاطر

2.2 أنواع المخاطر المصرفية

تتعرض المصارف من خلال نشاطها المتمثل بالإقراض و والاقتراض إلى العديد من المخاطر تتمثل في .

1.2.2 المخاطر المالية

✓ **مخاطر الائتمان:** تتعلق المخاطر الائتمانية دائما بالسلفات (القرض) والكشف على الحساب أو تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، تنجم هذه المخاطر عادة عندما يمنح المصرف للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل، ويفشل العميل في الوفاء بالتزاماته بالدفع وقت حلول موعد إرجاع القروض. (الفتاح، 2006، صفحة 60) وهناك عدة صور لمخاطر الائتمانية والتي يمكن أن نحددها في ما يلي.

✓ **مخاطر السيولة:** هي عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات وأيضا عدم قدرته على تمويل الزيادة في الموجودات، فعندما تكون سيولة غير كافية فإنه يتعذر عليه الحصول على أموال كافية، سواء عن طريق زيادة الالتزامات أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل الموجودات إلى نقد سائل (القادر، 2020، صفحة 229) وتوجد عدة أسباب تؤدي إلى وقوع المصرف في لمخاطر السيولة أهمها (محمد، 2017، صفحة 407)

- عدم التوازن بين نمو التزامات المصرف وبين أعباء خدماته.
- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة.
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

✓ **مخاطر السوق:** وهي تلك المخاطر التي تصاحب كل التغيرات في ظروف السوق كالتذبذب في معدلات الفائدة وأسعار ومعدلات الصرف وتشمل

2.2.2 مخاطر سعر الفائدة:

هي تلك المخاطر التي تترتب على حدوث تغير في أسعار الفائدة في اتجاه معاكس لتوقعات البنك، فاحتمال أن تتحرك أسعار الفائدة بعكس الاتجاه الذي يتوقعه البنك يمثل درجة انكشاف البنك لما يسمى بمخاطرة سعر الفائدة، أي أن البنك يتوقع أن يحدث تغير في سعر الفائدة مع اتجاه سعر الفائدة فسيحقق ربحا، ولو حدث العكس فسيقع في خسارة، كما أن تغير أسعار الفائدة يؤثر على أسعار صرف العملات وهذا يؤدي بدوره إلى التأثير على قيم الأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية (Crouhay, 2017, p. 27)

3.2.2 مخاطر سعر الصرف:

يعرف خطر الصرف بذلك الحدث الذي يمكن أن تتعرض له المصارف ويترتب عليه ربح أو خسارة، أو هو خطر الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار العملات (mardis, 1981, p. 55)

ومخاطر الصرف هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تتأثر بها إرادات البنك ورأسماله نتيجة للتغيرات المفاجئة في حركة سعر الصرف، وينتج عن عملية سعر الصرف العديد من المخاطر تؤثر على المصرف وعلى المستثمرين على سواء، وفي المقابل توجد عدة أسباب لمخاطر سعر الصرف منها (الخطيب، 2009، صفحة 223).

✓ **المخاطر غير المالية:** وهي تلك المخاطر التي لا تنشأ بسبب خسائر في العوائد المالية للعمليات المالية، إلا أنها تسبب في خسائر مادية ومعنوية.

✓ **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر التي تظهر بسبب الفشل في الرقابة الداخلية التي تشمل العمليات والأشخاص والأنظمة ومخاطر السمعة بالإضافة إلى مخاطر الاحتيال الخارجي والداخلي (عبله، 2018، صفحة 6).

✓ **المخاطر القانونية والسياسية:** تعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات الأهمية التي تتطلب من المسؤولين بالإقراض متابعتها وإن عدم التقيد والالتزام بها يشكل خطرا حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية، ومن المخاطر السياسية ما يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام المالي بالدولة (مصطفى، 2000، صفحة 449).

✓ **المخاطر الإستراتيجية:** وتسمى هذه المخاطر كذلك بمخاطر السياسة العامة، وعلى سبيل المثال نذكر خطر التوسع في المنح من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصيص البنك في سوق يشهد حالة انخفاض في الأداء (الاستثمار في مجالات أقل عائدا)، ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه إستراتيجية للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة (فرج، 2013/2014، صفحة 73).

3. إدارة المخاطر المصرفية.

1.3 مفهوم إدارة المخاطر وخطواتها

التعريف الأول: إدارة المخاطر هي كافة الإجراءات التي تقوم بها الإدارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر، وإبقائها حدودها الدنيا (عنانزة، 2013، صفحة 7).

التعريف الثاني: إدارة المخاطر هي مقارنة لمشكلة إدارة المخاطر البحثية التي تواجه الأفراد والمؤسسات بهدف منع أو تخفيض الخسائر الناتجة عنها من كل التعاريف السابقة نستنتج ان إدارة المخاطر هي مجموعة من الأساليب المتبعة من طرف الإدارة لمواجهة خطر ما

2.3 خطوات إدارة المخاطر

يمكن الوصول إلى أهداف إدارة المخاطر من خلال المرور بالخطوات التالية (العال، 2007، صفحة 64):

1.2.3 **تحديد المخاطر.** لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لابد أولا أن يحدد، فكل خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة وخطر التشغيل، وأن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة ويجب أن نفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى الإدارة ككل .

2.2.3 **قياس المخاطر:** إن المرحلة الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث أن كل نوع من المخاطر يجب النظر إليه بأبعاده الثلاثة وب: حجمه، مدته، واحتمالية حدوث هذه المخاطر، والقياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر

3.3.3 **ضبط المخاطر:** هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وهي: تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر وإلغاء هذه المخاطر، وعلى الإدارة أن توازن ما بين عائد على المخاطرة وبين النفقات اللازمة لضبطها، وعلى البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

4.3.3 **مراقبة المخاطر:** تعمل البنوك على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية ويكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في البنك، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر، ومختلف الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل مع هذه المتغيرات.

5.3.3 **التقييم والمراجعة:** يجب إدراج التقييم والمراجعة في البرامج لسببين هما: الأول أن عملية إدراج المخاطر لا تم من فراغ، أما السبب الثاني هو تكرار الأخطار أحيانا، ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرامج إدارة المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح عالية التكاليف.

بعد إجراء الدراسة النظرية للمتغيرات، سنقوم باختبار ذلك على حالة البنك الخارجي الجزائري BEA من خلال تحديد منهجية الدراسة، ودراسة مؤشرات الأداء إلى تقدير، تفسير واختبار نموذج الدراسة.

4. منهجية الدراسة

بغرض تقديم نموذج مقترح لمدى تأثير إدارة مخاطر المصرفية المتمثلة في المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر رأس المال على السيولة المصرفية في البنك الخارجي الجزائري، تم استعمال النموذج الإحصائي المتمثل في الانحدار الخطي المتعدد للمتغيرات بعد اختبار صلاحيته، وكذا البرنامج الإحصائي spss لقياس وتحليل مؤشرات المخاطر والسيولة المصرفية، بالاعتماد على القوائم المالية ل BEA للفترة 2010-2018.

تستهدف البنك الخارجي الجزائري للفترة 2010-2018، ومن ثم قياس مخاطر المصرفية باستخدام مؤشرات كمية واعتبارها كمتغيرات مستقلة، أما السيولة فيمثل المتغير التابع المقاس بالنسب المالية.

1.4 دراسة مؤشرات المخاطرة في البنك الخارجي الجزائري

يوضح الجدول أدناه أهم المؤشرات المالية للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010-2018، والمتمثلة في أهم عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج، والتي سنعتمد عليها في حساب مؤشرات المخاطرة (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال)

جدول رقم (1): تطور أهم المؤشرات المالية ل بنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2010-2018

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
76775	57365	34572	33419	29808	20932	35557	30260	19169	النتيجة الصافية
365301	313635	264717	246321	135378	204032	203142	179061	152521	إجمالي حقوق الملكية
32975325	3122178	2574006	2602212	2581393	2111443	2307759	2636705	2367626	إجمالي الأصول
512760	749185	458781	365815	517010	390551	216256	118399	96114	مجموع النقد
177057	1745554	11223	134861	98134	70818	65406	63999	55648	إجمالي الإيرادات
2395680	1959319	1679736	1753745	1631441	1394534	1720640	2069934	1916570	مجموع القروض
2574177	2509361	2013672	2075735	2097021	1680611	1861843	2918064	2018159	مجموع الودائع

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على القوائم المالية للبنك الخارجي الجزائري للفترة 2010-2018

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01) ان النتيجة الصافية في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة بسبب زيادة الإيرادات نتيجة زيادة القروض الممنوحة، ماعدا سنة 2013 سجلت انخفاض إلى قيمة 20932 مليون بسبب انخفاض القروض الممنوحة، كما سلجت أعلى قيمة نمو في سنة 2018 بقيمة 76775 مليون دج

-أما بنسبة لإجمالي حقوق الملكية فنفس الشيء، ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 2014 التي عرفت انخفاض إلى مبلغ 135378 مليون دج، أما عن أعلى قيمة نمو فكانت في السنة الأخيرة كذلك إلى قيمة 365301 مليون دج ويرجع ذلك إلى زيادة كل قيمة الاحتياطات ونتيجة الاستغلال.

- أما فيما يخص إجمالي الأصول للبنك، فقد عرف تذبذب خلال فترة الدراسة، حيث سجل أقل قيمة في سنة 2013، 2111443، ب مليون دج وهذا راجع إلى انخفاض إجمالي القروض.

-أخذ مجموع النقد شكل الزيادة باستمرار خلال فترة الدراسة، باستثناء سنتي 2015 و2018 التي عرفت تراجع إلى ما قيمة 365815

-شهد إجمالي الإيرادات ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة، بسبب الزيادة في إيرادات الاستغلال.

1.1.4 حساب مخاطر الائتمان

حيث تم حساب هذا المؤشر من خلال مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض*100 كما يلي

جدول رقم(02): تطور نسبة مخاطر الائتمان خلال الفترة 2018-2010 للبنك الخارجي الجزائري:

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1.09	1.58	1.68	0.49	0.84	0.18	6.69	6.24	7.93	مخاطر الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مخاطر الائتمان في البنك الخارجي الجزائري عرف تنذبذبا خلال فترة الدراسة، إذ سجلت في 2010 نسبة 7.93 كأعلى قيمة خلال كل فترة الدراسة، لتتخفف بعدها 6.24 ثم ترتف إلى نسبة 6.69 سنة 2012 لتعرف تراجع حاد 0.18 سنة 2013 كأدنى نسبة مسجلة بسبب انخفاض إجمالي القروض بنسبة أقل من نسبة انخفاض صافي خسائر القروض.

إذ نلاحظ أن نسبة المخاطر كانت مرتفعة في الثلاث سنوات الأولى من الدراسة ثم تراجعت بشكل جيد في السنوات الستة الموالية وهذا يدل على تبني البنك الخارجي الجزائري لآليات إدارة مخاطر ائتمانية حديثة وفعالة في تدنية مخاطره.

2.1.4 حساب مخاطر السيولة.

تم حساب النسبة باستخدام المؤشر: مجموع النقديات / إجمالي الأصول*100

جدول (03): تطور نسبة مخاطر السيولة للبنك الخارجي الجزائري خلال الفترة 2018-2010

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
%15.55	%24	17.82%	%14.06	%20.03	%18.50	%9.37	%4.49	%4.06	مخاطر السيولة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (1)

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك.

إذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مخاطر السيولة في البنك الخارجي الجزائري في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة من نسبة 4.06 سنة 2010 كأدنى قيمة إلى غاية 24 سنة 2017 كأعلى قيمة مسجلة، باستثناء سنتي 2015 و2018 اللتان عرفتا تراجع إلى 14.06 و 15.55 على التوالي، هذا وقد قدر متوسط المخاطر 14.21 مما يعني أن مخاطر السيولة مرتفعة في البنك الخارجي الجزائري.

3.1.4 حساب مخاطر رأس المال

يتم احتساب النسبة باستخدام المؤشر: إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول*100

جدول رقم (4): تطور نسبة مخاطر رأس المال للبنك خلال الفترة 2018-2010

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
%11.07	%10.05	%10.28	%9.47	%5.24	%9.66	%8.80	%6.79	%6.44	مخاطر رأس المال

المصدر: من إعداد الباحثان على الجدول رقم (01).

تعكس هذه النسبة قدرة البنك من خلال حقوق الملكية على تغطية الخسائر المحتملة في إجمالي الأصول، وارتفاعها يعني حماية أكبر للمودعين، ويتضح لنا من خلال الجدول 4، أن مخاطر رأس المال في البنك محل الدراسة في ارتفاع مستمر من 6.44 سنة 2010 إلى 11.07 سنة 2018 باستثناء سنتي 2014 و 2017 التي سجلتها تراجع إلى 5.24، و 10.05 على التوالي

5. تحليل مؤشرات السيولة للبنك الخارجي الجزائري

2.5 نسبة القروض إلى إجمالي الودائع للبنك الخارجي الجزائري

جدول رقم (05): تطور نسبة التمويل إلى إجمالي الودائع 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
BEA	94.97	94..17	92.41	82.98	77.80	84.49	83.42	78.08	93.06

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول رقم (01)

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك لودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض. إذ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة القروض إلى إجمالي الودائع لبنك الجزائر الخارجي في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة باستثناء سنتي 2015 و 2018 اللتان عرفتا زيادة إلى 84.49% و 93.06% على التوالي بعدما كانت 77.80% سنة 2014 كأدنى نسبة مسجلة، أما عن أعلى نسبة فكانت سنة 2010 بـ 97.94%. وفيما يخص المتوسط فقد بلغ 86.82%، هذا وتشير النسب المرتفعة من هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة في البنك على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، وعلى صعيد آخر فإن الزيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤثر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديفة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.

3.5 التعريف بنموذج : مخاطر المصرفية – السيولة

لتحديد متغيرات النموذج تم إجراء اختبار المعنوية له وبلغت قيمته 0.000، أي أن المتغيرات المستقلة للدراسة (المخاطر الائتمانية والسيولة و مخاطر رأس المال) كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية: $P \leq 0.10$) لمتغيرة تابعة واحدة فقط وهي المصرفية لبنك الجزائر الخارجي، وهذا فمخاطر المصرفية للدراسة تعتبر مفسرة حقيقية لسيولة المصرفية.

لكن قبل صياغة وتقدير النموذج لابد من التأكد أنه توجد علاقة خطية بين متغيراته، وكذلك بحساب الخطأ المعياري للتقدير Std. Error of the Estimate، الذي يقيس تشتت قيم متغيرات النموذج عن خط الانحدار، والحصول على قيم صغيرة لهذا المؤشر يعني صغر الأخطاء العشوائية، وبالتالي وجود علاقة خطية تسمح بتحقيق جودة تمثيل خط الانحدار، وبالنظر إلى قيمة الخطأ المعياري للتقدير لهذا النموذج فقد بلغت للتقدير 2.83، وهي قيمة صغيرة تعكس تقلص الأخطاء بين المتغيرات، ومنه فالعلاقة خطية بين متغيرات النموذج، ونموذج الانحدار الخطي المتعدد هو الأنسب لمتغيرات الظاهرة المدروسة كما هو موضح في الجدول التالي:

عند القيام باختبار التوزيع الطبيعي للبيانات التي تم استخدامها نلاحظ أنها تتبع توزيعا طبيعيا وذلك برسم لوحة الانتشار وملاحظة وجود علاقة خطية بين متغيرات الدراسة على شكل خط مستقيم، كما توضح الأشكال (مخرجات برنامج spss) اعتدالية توزيع البواقي وتجمع البيانات حول الخط المستقيم وبالتالي البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو شرط من شروط إجراء تحليل الانحدار.

جدول رقم (04): التعريف بنموذج مخاطر المصرفية والسيولة

نموذج مخاطر التعاملات البنكية الإلكترونية والسيولة:
$\widehat{PL} = f(\widehat{R}_i) = f(\widehat{R}_1, \widehat{R}_2) = PL_0 - \gamma_1 \widehat{R}_1 - \gamma_2 \widehat{R}_2$
\widehat{PM} : قيمة المتغير التابع السيولة:
PM_0 : مستوى السيولة عند انعدام مخاطر المصرفية:
$\widehat{R}_1, \widehat{R}_2$: المتغيرين المستقلين لسيولة وهما على التوالي المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة
γ_1 : الميل الحدي للمخاطر الائتمانية، والذي يعني أنه كلما انخفضت المخاطر الائتمانية بمقدار 1% تحسن السيولة بمقدار γ_1 :
γ_2 : الميل الحدي للمخاطر السيولة، والذي يعني أنه كلما انخفضت المخاطر السيولة بمقدار 1% تحسنت السيولة بمقدار γ_2 .

المصدر: من إعداد الباحثين بناء عن فرضيات الدراسة

4.5 تقدير واختبار نموذج مخاطر المصرفية -السيولة:

الجدول الموالي يلخص نتائج تقدير معالم نموذج مخاطر المصرفية والسيولة:

جدول رقم (05): نتائج تقدير معالم نموذج مخاطر المصرفية والسيولة

$\widehat{PF} = f(\widehat{R}_1, \widehat{R}_2)$				
اختبار (F - test)	معامل التّحديد R ²	اختبار T-test	قيمة المعلمة	
0.00	0.89	0.00	88.11	PL ₀
		0.02	-0.938	λ_1
		0.69	0.268	λ_2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

$$\widehat{PM} = f(\widehat{R}_i) = f(\widehat{R}_1, \widehat{R}_2) = 88.11 - 0.938\widehat{R}_1 - 0.268\widehat{R}_2$$

- القيمة الابتدائية PL_0 في حالة انعدام المخاطر المصرفية تساوي 88.11 مليار دينار جزائري؛
- $\lambda_1 = 0.93$: يعني أنه عندما تنخفض المخاطر الائتمانية بمليار دينار جزائري مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، يرتفع مستوى السيولة الجزائرية بمقدار 0.93 مليار دينار جزائري سنويا؛
- $\lambda_2 = 0.268$: كلما انخفضت المخاطر السيولة بمقدار مليار دينار جزائري مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى يتحسن مستوى هامش الربح بمقدار 0.268-مليار دينار جزائري سنويا؛
- اختبار (t- test): من الجدول السابق نستنتج أنّ المتغيرات الفرعية لمخاطر المصرفية (المخاطر الائتمانية والسيولة ومخاطر رأس المال)، كانت معنوية من الناحية الإحصائية حسب اختبار t (عند مستوى معنوية: $P \leq 0.10$)، أي أنّ هذه المتغيرات تعتبر متغيرات فرعية مفسّرة حقيقية لسيولة؛
- معامل التّحديد R² بلغ 0.89، ممّا يعني أنّ المتغيرات الفرعية المستقلة (التفسيرية) لمخاطر المصرفية (الإئتمانية والسيولة) تستطيع أنّ تفسر 89% من التّغيرات الحاصلة في السيولة، والباقي 11% يعزى إلى عوامل عشوائية أخرى؛
- اختبار (F - test): الخطأ المرافق لإحصائية بلغ 0.000 وهو أقلّ من القيمة 0.05، ممّا يؤكّد القبول الكليّ للنموذج والقوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطّي المتعدّد من الناحية الإحصائية

6. خاتمة:

تمثل الهدف الاساسي في هذه الدراسة في كيفية استخدام الأساليب الكمية في إدارة المخاطر وتحسين السيولة في البنك الخارجي الجزائري ، توصلنا من خلال دراستنا إلى أنه يوجد تأثير على إدارة المخاطر المصرفية (مخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر رأس المال) على تحسين السيولة ، وذلك من خلال اختبار النموذج تم قبول الفرضية الرئيسية لإدارة مخاطر المصرفية (الائتمان والسيولة ومخاطر رأس المال) سيكون له أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0.05$ في زيادة وتحسين السيولة للبنك الخارجي الجزائري، حيث تم على المتغيرات المستقلة المخاطر المصرفية المتمثلة في المخاطر الائتمان والسيولة مخاطر رأس المال معنوية (عند مستوى معنويّة: $P \leq 0.10$) حسب اختبار (t- test) وكعوامل مؤثرة حقيقة على تحسين السيولة للبنك الخارجي الجزائري

7. قائمة المراجع:

- Crouhay, M. (2017). the essentialls of Risk management. 407.
- mardis, B. (1981). *RISK de change et Gestion de la Trésorerie internationale*. paris.
- tamazi, A. (1996). *Risques Bancaire la reglementation Financéletatio*. paris
- الخطيب, س. (2009). *قياس وإدارة المخاطر في البنوك منهج علمي وتطبيقي*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
- العال, ط. ع. (2007). *إدارة المخاطر*. مصر: الدار الجامعية.
- الفتاح, م. ع. (2006). *إدارة البنوك*. الاردن: دار المناهج.
- القادر, ل. ع. (2020). *تقييم مخاطر السيولة المصرفية في البنوك الجزائرية باستعمال مؤشرات تحليل المالي*. إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. 229,
- حماد, ط. ع. (2000). *دليل المستثمر إلى الأوراق المالية*. القاهرة.
- دريدي, ب. (2018). *قياس أثر السيةلى المصرفية على العائد والمخاطرة*. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية. 144,
- سالم, ص. ع. (1989). *تقييم ربحية الاستثمارات*. (p. 114). ,. بغداد.
- عبلة, ب. (2018). *إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*. 6,
- عنانزة, ع. ا. (2013). *تقييم كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية الأردنية*. مجلة الإدارية والإقتصادية. 7,
- محمد, خ. ا. (2017). *مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية*. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. 407,
- مصطفى, ا. (2000). *ادارة مخاطر البنوك التجارية*. القاهرة: دار النهضة العربية.